الجامعة	**الانبار**
الكلية	**التربية للبنات**
القسم	**التاريخ**
المرحلة	**الثالثة**
اسم المادة باللغة العربية	**التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة**
اسم المادة باللغة الانكليزية	**Modernization in Contemporary Islamic States**
اسم التدريسي	**م. م. رغد باسل وسمي**
عنوان المحاضرة باللغة العربية	**التحديث فى المجال الصحى والاجتماعى**
عنوان المحاضرة باللغة الإنكليزية	**Update in the health and social field**
رقم المحاضرة	**٦**
المصادر او المراجع	

المادة/ التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة
قسم التاريخ/ المرحلة الثالثة
مدرس المادة/ م.م. رغد باسل وسمي

التحديث فى المجال الصحى والاجتماعى :

توفر ماليزيا خدمات صحية مدعومة من الدولة إلى حد كبير بتكلفة متدنية جدا أو مجانًا في مرافق الرعاية الصحية وتتكفل الحكومة بتغطية نحو 98 %من تكاليف الرعاية الصحية والمرافق المذكورة ،مفتوحة أمام الجميع دون تمييز، بغض النظرعن الانتماء الاجتماعي، أو الجنسية، أو القدرة المالية بما في ذلك أمام العمال المهاجرين بغض النظر عن وضعهمالقانوني كما أن هذه المرافق الصحية . موزعة توزيعا في مختلف المواقع الجغرافية في البلد

أما في الأماكن التي لا يتوفر فيها ما يكفي من المرافق الصحية الثابتة، فإن الحكومة توفر للمجتمعات. المحلية خدمات دعم تشمل العيادات المتنقلة والأطباء الجوالين .

وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان الوصول إلى مستوى رفيع من الرعاية الصحية، استحدثت وزارة الصحة نظام الرعاية الأولية الإلكتروني، وهو نظام إلكتروني لإدارة العيادات الطبية وهو وسيلة لتمكين المسعفين والأطباء العاملين في مناطق نائية ومناطق يصعب الوصول إليها من إدارة الحالات الطبية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة ويضمن إنقاذ الأرواح .ويضع هذا النظام الرعاية الطبية المتخصصة في متناول المرضى كما يحذ من عزلة الأخصائيين.

كما باشرت الحكومة تنفيذ برامج لتعزيز الصحة تشمل التثقيف والإعلام وإسداء المشورة لفئات مستهدفة، بغية تمكين عامة الجمهور من اتخاذ خيارات وقرارات مستنيرة بشان جميع الجوانب المتعلقة بالصحة.

وقد حققت ماليزيا نجاخا كبيرا في السيطرة على العديد من الأمراض المعدية عاما بعد عام . وتجري السيطرة على هذه الأمراض بواسطة تدابير الصحة العامة، كالأحكام المتعلقة بمياه الشرب المأمونة، وبرنامج تحصين الأطفال، واتباع الإجراءات السلمية في الصرف الصحي والتخلص من النفايات، وتحسين الرقابة على نوعية التغذية والغذاء، فضلا عن تحسين الخدمات الصحية
اضافة الى ذلك شملت الاصلاحات توفير سكن لائق وتحسين مستوى المعيشة والرفاه لجميع السكان . ويعتبر السكن اللائق جانباً من جوانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا بذ من توفره . ومن هذا المنطلق تولي الحكومة أهمية كبرى لإتاحة السكن اللائق، والمريح والجيد بأسعار ميسرة لجميع الماليزيين
ويقوم القطاعان العام والخاص بتنفيذ برامج الإسكان في ماليزيا . وكتدبير لتوفير السكن الجيد بأسعار ميسرة لجميع المواطنين، ولا سيما لذوي الدخل الأدنى، تشجع ماليزيا القطاع الخاص، في إطار خطتها التاسعة، على بناء عدد أكبر من المساكن ذات التكلفة المنخفضة والتكلفة المنخفضة - المتوسطة، بينما يركز القطاع العام على بناء مساكن منخفضة التكلفة لمن يعيشون في مستوطنات ولفقراء المناطق الحضرية والريفية

وقد اصدرت الحكومة الماليزية قانون الأمن الداخلي الذي صدر في عام ١٩٦٠وبدا سريانه في (ا آب/ أغسطس ١٩٦٠) في ماليزيا الغربية وفي ٧(أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣)في ماليزيا الشرقية إلى مكافحة العناصر المخربة والأعمال الهدامة التي تهدد الأمن القومي.
وغرض هذا القانون هو وضع الأحكام اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي في ماليزيا، وضبط المسائل المتصلة بالحبس الاحتياطي، ومنع الأعمال التخريبية، والقضاء على أعمال العنف المنظم ضد الأفراد والممتلكات في ماليزيا، وما يتصل بذلك من أمور . وقانون الأمن الداخلي ضروري لحفظ السلم والاستقرار وضمان أمن الأفراد في ماليزيا.
ويخول قانون الأمن الداخلي الوزير سلطة احتجاز أي شخص للحيلولة دون قيامه بأعمال تخل بأي شكل كان بأمن ماليزيا أو بأمن أي جزء من أجزائها أو تخل بضمان توفر الخدمات الأساسية فيها أو بحياتها الاقتصادية

النظام السياسى فى ماليزيا والانتخابات التشريعية

الحكم في ماليزيا ملكي دستوري، ونظام الحكم فيدرالي يجمع ١٤ ولاية ماليزية، وهناك حكومة فيدرالية مركزية يرأسها رئيس الوزراء، الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة، وهو ذو صلاحيات واسعة، كما أن هناك حكومات محلية للولايات، يرأس كلاً منها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الولاية. وقد وفر نظام الحكم مجموعة من الضمانات والإجراءات التي تعطي للدولة صبغة ملايوية، كالملكية ولغة الملايو ودين الدولة الإسلام، وتضمن سيطرة الملايو على الحياة السياسية وعلى الخدمة المدنية، فضلاً عن إعطائهم بعض المزايا الاقتصادية والتعليمية

وقد ضمن نظام الحكم أن يكون الملك من بين سلاطين الملايو التسعة، والذين يحكم كل منهم، بالوراثة، إحدى الولايات الماليزية (والتي كانت سلطنة قبل الاستقلال). ويقوم مجلس السلاطين باختيار ملك مرة كل خمس سنوات. ولذلك لم يكن غريبًا أن يشهد مهاتير بن محمد، عندما كان رئيسنا للوزراء في الفترة ١٩٨١-٢٠٠٣، عهود خمسة ملوك لماليزيا وسلطات الملك في ماليزيا أقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك ولا يحكم، ويقوم بسلطات رمزية، وفي معظم الأمور يتصرف بناة على "نصيحة" الحكومة وهو القائد الأعلى للجيش. وقد تمكن مهاتير من تقليص صلاحيات السلاطين سنة ١٩٩٣، عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، وعلى محاكمتهم قضائيًا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم كما قللت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي

تعقد في ماليزيا كل خمس سنوات انتخابات ديموقراطية حرة، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الماليزي (ديوان الرعية) ولانتخاب مجالس الولايات. وتتم الانتخابات على أساس حزبي، وعادة ما تتم الانتخابات وفق درجة نزاهة معقولة، لكنها لا تخلو أحيانًا من الاتهامات باستخدام المال السياسي أو أصوات الموتى. وتتميز الانتخابات بأنها تحدث بشكل منتظم في مواعيدها، كما تتميز بالهدوء النسبي والسلاسة. ثم إن تقبل الأطراف المختلفة للنتائج، أو الاعتراض عليها، إن وجد، لا يؤثر في الأغلب على النتائج العامة للانتخابات.

ومن جهة أخرى، تلجأ القيادة السياسية إلى "ضمان" نجاحها في الانتخابات عن طريق:
1-تشكيل تحالفات موسعة بقيادتها من مختلف الطوائف والأعراق.
2- تبني نظام انتخابي يعتمد الأكثرية العددية البسيطة للفوز في الدوائر الانتخابية بحيث يفوز عن كل دائرة مرشح واحد فقط.

3- تقسيم الدوائر جغرافيا، بحيث تعطى نسبة تمثيل أعلى للملايو، وفرص نجاح أفضل مرشحيهم.

4- حصر الحملات الانتخابية في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع، وهي فترة لا تراها أحزاب المعارضة كافية، في أجواء يسيطر فيها التحالف الحاكم على وسائل الإعلام، ويكون قادته ورموزه ملء السمع والبصر طوال سنوات حكمهم. كما أن لرئيس الوزراء صلاحية تقديم موعد الانتخابات، وتحديد التاريخ الذي يراه مناسبا لانعقادها

ويسجل نحو 80% من الماليزيين أسماءهم في قوائم المشاركين في الانتخابات، ويقوم عادة نحو ٧٠-٨٠% منهم بالإدلاء بأصواتهم. وبالإضافة إلى مجلس النواب هناك مجلس الشيوخ (المجلس الوطني) ويقوم كل مجلس من مجالس الولايات باختيار اثنين يمثلان الولاية في عضويته، ويعين الملك باقي الأعضاء ٤٣١، وتستمر ولاية المجلس لمدة ثلاث سنوات، وصلاحيته ذات طبيعة استشارية.
حاول حزب أمنو (حزب منظمة الملايو الوطنية المتحدة أو إختصاراً أمنوا) أن ينفرد بتمثيل الملايو، ويشدد قبضته على القيادة السياسية الماليزية، وقد نجح إلى حذ كبير في الاحتفاظ دائما بالكتلة النيابية الأكبر في مجلس النواب. وعادة ما يزيد عدد أعضائه في البرلمان عن نصف عدد أعضاء التحالف

الحاكم أي الجبهة الوطنية، فحصل الحزب على ٧١مقعدا من أصل ١٤٨مقعدا حصلت عليها الجبهة الوطنية (٨%)، ولكن التحالف الذي
يقوده، كان لا يزال في وضع يمكنه من الاحتفاظ بأغلبية الثلثين في مجلس النواب (»١٤ من أصل ١٩٣مقعدا أي بنسبة ٧٦,٧%). وبالرغم من أن عدد أعضاء أمنو في البرلمان في انتخابات سنة ٢٠٠٨، زاد عن نصف عدد أعضاء التحالف الحاكم أي الجبهة الوطنية، حيث بلغ ٧٩عضوا من أصل ١٤٠مقعدا حصلت عليه الجبهة الوطنية، إلا أنها كانت المرة الأولى التي يفقد فيها التحالف الحاكم أغلبية الثلثين منذ استقلال ماليزيا. وهو ما أعطى مؤشرات على بوادر لاختلال المعادلة المعتادة، سواء بسبب تراجع قوة التحالف أو بتحسن أداء المعارضة

زود نظام الفوز بالأكثرية البسيطة لصاحب أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية، الجبهة الوطنية بفرص عالية للفوز لأنها تقدم مرشحا واحدا فقط يمثلها في أي دائرة وتقوم جميع الأحزاب المنضوية في الجبهة بالتصويت مجتمعة لصالحه. كما منح هذا التحالف الفرصة الأكبر للفوز في الدوائر المختلطة، لأنها عادة ما تنافس مرشا عن لون واحد (كالحزب الإسلامي بانتمائه الملايوي، أو حزب العمل الديموقراطي بانتمائه الصيني)،
ولذلك تنحصر فرص الأحزاب ذات الأغلبية العرقية أو الطائفية في معاقل عرقيتها أو طائفتها فقط وبالتالي فإن عدد المقاعد الذي تفوز به الجبهة الوطنية، لا يعكس بالضرورة حجم الشعبية التي تتمتع بها. وهو الذي جعلها تحصل عادة على أغلبية تزيد عن تلثي المقاعد، على الرغم من أنها لم تحصل في أي من الدورات الانتخابية على نسبة ثلثي عدد الناخبين. وعلى سبيل المثال فقد حصلت سنة ١٩٨٦ على 09,٨% من الأصوات، بينما حصلت ٨٣,٦% من المقاعد، وفي سنة ٢٠٠٤حصلت على ٦٣,٨% من الأصوات، بينما حصلت على ٩٠,٤% من المقاعد

اما بالنسبة لدستور ماليزيا فقد جاء متأثرا الى حد ما بالدستور البريطاني فهو قريب منه في بعض البنود، وعندما تشكلت ماليزيا في ١٦ ايلول عام ١٩٦٣،تم تعديل الدستور ودخول ولايات صباح وسرواك وسنغافورة. لكن خروج سنغافورة من الاتحاد عام ١٩٦٥، أدى الى تعديل الدستور مرة أخرى ، وشهد الدستور ايضا تعديلين عامي ١٩٧و 1984كان من شأنهما تاسيس ولايتي كولالمبور ولابوان كاقليمين فيدراليين فضلا عن تعديلات اخرى.
وفي عام 1994ادخل تعديلا يقضي بتقيد سلطة رئيس الدولة في الاعتراضات على تشريعات مجالس السلاطين، وعلى سريان مفعول أي مشروع لم يصادق عليه الملك خلال ٣٠يوما، وبهذا يشار الى ان الدستور الماليزي تم تعديله أكثر من أربعين مرة منذ
الاستقلال.
ويتكون الدستور الماليزي من (١٨١) مادة تم تقسيمها الى عشرة اجزاء وثلاثة عشر ملحقا وتشتمل هذه الأجزاء كالاتي
الجزء الاول : الولايات والدين وقانون الاتحاد

الجزء الثاني : الحريات الاساسية

الجزء الثالث : المواطنة (الجنسية) الجزء

الرابع : الاتحاد

الجزء الخامس: الولايات والتنظيمات النوعية
الجزء السادس: العلاقات بين الاتحاد والدول

الجزء السابع: السياسة المالية الجزء

الثامن : الانتخابات

الجزء التاسع: النظام القضائي الجزء

العاشر: الخدمات العامة.
يسعى الدستور الاعلى لاقامة حكومة منتخبة من الشعب وبرلمان نيابي منتخب وسلطة قضائية مستقلة وسلطة المراجعة القضائية وحكومة تخضع للمساءلة وفقا لسيادة القانون في ظل تقسيم السلطة بين الولايات الاتحادية. وقد حدد الدستور في الجزء الرابع منه النظام السياسي للسلطات الثلاث، (التنفيذية التشريعية القضائية) وتركيبها وتكوينها.

الهيئات الممثلة للسلطة فى ماليزيا

١-السلطة التنفيذية: حدد الدستور السلطة التنفيذية وجعلها تتمثل في الملك ومجلس الوزراء. اذ تم انتخاب الملك من قبل مؤتمر لمدة خمسة اعوام ، حيث يمثل الملك الرئيس الاعلى للاتحاد، لذا ينبغي ان يكون أحد الحكام التسعة الورثة. حيث يتم اختيار حاكم واحد من الحكام التسعة بالتعاقب لحكم البلاد عبر اقتراع سري، وكذلك الحال بالنسبة لنائب الملك. حيث يمارس الاخير سيادته في حالة غياب الملك او اخفاقه في أداء مهامه او في حالة وفاته او استقالته. ويعتبر الملك السلطة العليا في ماليزيا، ورغم قراراته يعتمد على نصيحة رئيس الوزراء الا انه يكون مسؤولا على المهام التالية

أتعيين رئيس الوزراء، ب تعيين القضاة في المحكمة الفدرالية والعليا، ج -رئاسة القوات المسلحة، و تعيين الوزراء، ه- تعيين حكام الولايات والقضاة والسفراء.

أما بالنسبة لمجلس الوزراء فيقوم الملك بتعيينه، حيث يتألف المجلس من رئيس الوزراء وعدد غير محدد من الوزراء الذين يتم أختيارهم من البرلمان على شرط ان يكون رنيس الوزراء شخصا مولودا في ماليزيا وعضوا في مجلس النواب، وزعيم الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد في مجلس النواب وحائزا على ثقة الاغلبية في المجلس. وتتركز مهام رئيس الوزراء في رئاسة مجلس الوزراء، هذا

فضلا عن تنسيق السياسة الخاصة بالدولة. وتوجد وظائف دستورية ووضعية معينة لرئيس الوزراء، حيث يقوم بتقديم النصح الى الملك حول تعيين القضاة ولجان الخدمات الانتخابية. أما منصب نائب رئيس الوزراء فهو منصب تقليدي يتولى الادارة في حالة غياب او عدم قدرة رئيس الوزراء على أداء الوظيفة

٢-السلطة التشريعية: يحدد الدستور السلطة التشريعية، وترتكز السلطة على البرلمان الذي يتكون من مجلسين هما:

أ- مجلس النواب الاصغر (ديوان راكيات): يبلغ العدد ألاجمالي لأعضائه المنتخبين ٢١٩عضوا وتجري الانتخابات العامة له مرة كل خمس سنوات. حيث توجد في ماليزيا لجنة انتخابات يقوم الملك بتعينيها. وتنقسم اللجنة الى دوائر انتخابية حيث ينتخب اهل كل الدوائر ممثلا لهم في ديوان راكيات. ويمثل الشخص الذي يرأس جلسة البرلمان الناطق الرسمي او رئيس البرلمان

ب مجلس النواب الاكبر(ديوان نيغارا) أو مجلس الشيوخ والذي يتكون من ٧٠ عضوا تختار المجالس التشريعية في الولايات ٢٦منهم ويقوم الملك بتعيين الاربعة والاربعين الاخرين على اساس خبرتهم لتمثيل القطاعات كالمهنيين والتجار والاقليات. ولكل ولاية ممثلين يتم أنتخابهم من قبل الهيئات التشريعية في الولايات، أما رئيس مجلس الشيوخ ونائبه فينتخبون بطريقة مشابهة لأنتخاب رئيس مجلس النواب ونائبه ويعمل اعضاء ديوان نيغارا عادة لمدة ثلاث سنوات، وبأمكان البرلمان زيادة عدد الاعضاء المنتخبين الى ثلاثة لكل ولاية، ويعتبر مجلس الشيوخ هينة تشريعية اصغر بكثير وأقل قوة من مجلس النواب

٣-السلطة القضائية: وتتألف السلطة القضائية في ماليزيا من:

أ- المحكمة العليا: وهي أعلى سلطة قضائية، ولها صلاحية تفسير نصوص الدستوروالفصل القضائي في النزاعات بين اي ولاية والحكومة الفدرالية او بين الولايات، كما انها تمثل أعلى محكمة استئناف.

ب يلي المحكمة العليا في المستوى محكمتان رفيعتان، أحداهما في شبه جزيرة ماليزيا والأخرى في شبه جزيرة بورنيو.

ج- المحاكم الدورية تقع في المراكز الحضرية والريفية الرئيسة.

د- محاكم الجنح ولها سلطة قضائية في الأمور المدنية الجنائية البسيطة.

هيئات الحكم فى الاقاليم التابعة لدولة ماليزيا

حددت دولة ماليزيا فضلا عن السلطات الرئيسة الثلاث، هيئتين أضافيتين لأدارة النظام السياسي في الدولة وهي كالاتي:

ا مؤتمر الحكام : تأسس المؤتمر في ١٩٤٨بموجب دستور اتحاد الملايو والذي يعرف رسميا باسم

مجلس (راجا راجا) وهو هيئة رسمية تم تأسيسها بموجب الدستور ويتالف من(1) حكام وارثين و(؟) غير وارثين يوفر هذا المؤتمر صلة عالية المستوى بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات، ويتم حضور اجتماعاته من قبل الملك ورئيس الوزراء. كما ويمنح هذا اللقاء فرصة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك التي تهم الولايات. وترتكز وظائف مؤتمر الحكام على مايلي:
أ أنتخاب وعزل الملك ونائبه.ب مناقشة مسائل السياسة الوطنية.ج الموافقة او رفض اي قانون ديني، والاحتفالات الخاصة بأتحاد ماليزيا بشكل عام.د- قبول أو رفض أي قانون بعد التشاور مع أعضاء مؤتمر الحكام

٢المجالس التشريعية والتنفيذية للولايات: نجدها قريبة الشبه بديوان راكيان من ناحية التنظيم، الا انه ليس هناك مجلس شيوخ او مجلس أعلى في الولايات، بل تعقد المجالس والمناقشات وتميز القوانين فيما يتعلق بالموضوعات المتعلقة بأختصاصها. كما يقوم المواطنون في كل ولاية بأنتخاب ممثلين لهم في المجالس التشريعية لمدة خمس سنوات وينتمي أغلبهم الى احزاب سياسية. تشكل المجالس التشريعية في عدد محدد من الاعضاء لكل ولاية.

ما المجالس التنفيذية فهي بمثابة مجالس وزارة لحكومات الولايات وتعرف عادة بمجلس (الكيراجان)هو الرئيس المحلي التنفيذي في كل ولاية او ما يسمى الوزيرالاول حيث تشبه وظيفته الى حد كبير وظيفة رئيس الوزراء في الحكومة الفيدرالية.